

إنجازات جديدة لـ "فيصل الإسلامي" خلال عام ٢٠٢٤م



السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

حقق بنك فيصل الإسلامي المصري خلال عام ٢٠٢٤م نمواً استثنائياً في جميع قطاعات العمل المصرفي بفضل الاحترافية والمرونة التي تعامل بها مع مختلف الأوضاع المتغيرة، إلى جانب الاستراتيجيات الفعالة التي تبناها في كافة قطاعاته والتي أسهمت في الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة في الأنشطة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فضلاً عن إدارته الرشيدة للتكاليف التشغيلية والتمويلية والتي كانت ضمن عوامل القوة التي عززت من النتائج المالية خصوصاً في ظل البيئة التضخمية الحالية ليظل بنك فيصل على قائمة أقوى وأكبر البنوك العاملة في السوق المصرية... هذا ما أكدّه السيد/ عبد الحميد أبو موسى - محافظ البنك - وأضاف بأن الجهود التي قامت بها الحكومة والبنك المركزي أسهمت في تحسين المسار الاقتصادي واستقرار القطاع المصرفي وتوفير بيئة ملائمة لعمل البنوك مكنتها من إتاحة التمويلات اللازمة للمشروعات في الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأمر الذي دعم من ربحية البنوك وتحقيق معدلات نمو قوية خلال عام ٢٠٢٤م.

ونوه سيادته إلى حفاظ البنك على نموه المستدام بمختلف أنشطته بشكلٍ فاق التوقعات، حيث تصاعد إجمالي أصول البنك لتبلغ ما يعادل ٢٤٠,٢ مليار جنيه مصري في نهاية عام ٢٠٢٤م محققاً زيادة سنوية قدرها ٦٣,٣ مليار جم ونسبتها ٣٥,٨٪ مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢٣م، بلغت أرصدة التوظيف والاستثمار (بعد استبعاد المخصص) نحو ٢٢٢,٧ مليار جنيه مُحَقَّقةً زيادة قدرها ٦٠,٧ مليار جنيه ومعدلها ٣٧,٥٪ وتمثل أرصدة هذا البند ٩٢,٧٪ من إجمالي الأصول، كذلك ارتفعت الأوعية الادخارية لتصل أرصدها إلى ١٧٧,١ مليار جنيه مسجلة زيادة قدرها ٤٦,٦ مليار جنيه ونسبتها ٣٥,٧٪ ويرجع ذلك إلى قيام البنك بإصدار باقة متنوعة من الخدمات والمنتجات الرقمية لعملائه من الأفراد والشركات مع تحسين جودة الخدمات المصرفية وتبسيط إجراءات العمل بالفروع الأمر الذي ساهم في اجتذاب عملاء جدد للبنك، وتوزع أرصدة الأوعية الادخارية على أكثر من مليوني حساب يديرها البنك لصالح عملائه... هذا وقد ارتفعت حقوق الملكية لتصل إلى ٣٨,٨ مليار جنيه مُحَقَّقةً زيادة قدرها ١٤ مليار جنيه ونسبتها ٥٦,٢٪ مقارنةً بنهاية عام ٢٠٢٤م.

وعلى صعيد العمليات التجارية، أفاد السيد/ أبو موسى- بأن عمليات تمويل التجارة الخارجية تحظى باهتمام واسع من مصرفه، نظرًا لتأثيرها الإيجابي على دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، وتعزيز سبل التعاون مع الدول والكيانات الاقتصادية الخارجية، وقد بلغ عدد العمليات التمويلية للتجارة الخارجية سواء استيراد أو تصدير خلال عام ٢٠٢٤م نحو ١٨٤١ عملية بقيمة بلغت ٦,٨ مليار جنيه.

كما صرح السيد/ المحافظ- بأن البنك وفقاً لخطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٢٥م يستهدف التوسع في الأنشطة المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي مع تعافي الاقتصاد المصري في ظل التراجع المتوقع لأسعار الفائدة الذي ينعكس إيجاباً على المستثمرين والتوسعات الاستثمارية، حيث يستهدف البنك زيادة إجمالي أصوله إلى ٢٤٥,٨ مليار جم، وزيادة أرصدة المشاركات والمرايبات والمضاربات مع العملاء إلى ١٧ مليار جم، أما أرصدة الأوعية الادخارية فإن البنك يستهدف زيادتها إلى ١٨٣,٥ مليار جم، إلى جانب تحقيق زيادة قدرها ٤,٥ مليار جم في بند حقوق الملكية لتصل إلى ٤٢,٣ ملياراً بنهاية عام ٢٠٢٥م.

وأشار السيد/ أبو موسى- إلى أن نتائج أعمال البنك خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٢٤م أسفرت عن زيادة إجمالي إيرادات البنك إلى ٢٢,٥١٢ مليار جم مقابل ١٤,٠٧٦ ملياراً خلال ذات الفترة من العام السابق بزيادة قيمتها ٨,٤٣٦ مليار جم ومعدلها ٦٠٪، وارتفعت أرصدة العوائد الموزعة على أصحاب الأوعية والشهادات الادخارية إلى ١٠,٢٣٦ مليار جم مقابل ٧,٤٧٥ ملياراً... وقد أظهرت المؤشرات المالية ارتفاع صافي أرباح البنك بعد الضرائب بنحو ٤,٨٤٥ مليار جم وبنسبة ١٤٠٪ لتسجل ٨,٣١٨ مليار جم في الفترة (يناير - سبتمبر) من العام الجاري مقابل ٣,٤٧٢ مليار جم لذات الفترة من العام المالي السابق، وارتفع معدل العائد على متوسط الأصول إلى ٤,٢٪ مقابل ٢٪، كما ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق الملكية إلى ٢٨,٢٪ مقابل ١٦٪، وارتفع نصيب السهم في الربح إلى ١٣,٢٩٧ جنيه مقابل ٥,٤١٥ جنيه في فترة المقارنة... وأوضح السيد أبو موسى- أن معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر بلغ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤م نحو ٢٣٪ بما يتجاوز الحد الأدنى الذي حدده البنك المركزي البالغ ١٢,٥٪، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١١,٦٪ مقابل ٣٪ حد أدنى مقرر.

وفيما يخص التحول الرقمي، أكد السيد/ أبو موسى- حرص البنك على تطبيق كل ما يُستجد في مجال التكنولوجيا المالية، واعتماد استراتيجيات مبنية على الحلول المالية الرقمية المتميزة من خلال استثمارات متنامية تواكب التغير السريع والمتلاحق للتحول الرقمي، وذلك تعزيزاً لسياسة الدولة والبنك المركزي لنشر ثقافة الدفع الإلكتروني والتحول إلى مجتمع لا نقدي باعتباره الوسيلة الأكثر أماناً ودقة ومرونة. وفي هذا السياق أطلق البنك موقعه الإلكتروني بعد تطويره تطويراً شاملاً بما يتيح لزوار الموقع تجربة مميزة تلبي احتياجاتهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بكافة الخدمات والمنتجات التي يتيحها البنك لعملائه، فضلاً عن قيام البنك بتحديث وتطوير البرامج الآلية الخاصة بالمحفظة الإلكترونية والأونلاين البنكي لتحسين مستوى الخدمات المتاحة وإضافة أخرى جديدة وهو ما ساهم في زيادة عدد العملاء المشتركين في الخدمات الرقمية،

حيث ارتفع عدد العملاء المشتركين في خدمة الإنترنت البنكي بنسبة ١٣,٤٪ ليصل إلى ١٦٢,٩ ألف عميل في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤م مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣م، وارتفع عدد المشتركين بخدمة الموبايل البنكي بنسبة ٢٥,٦٪ ليصل إلى ١٩٥,٣ ألف عميل، كما ارتفع عدد مشترك خدمة محفظة "فيصل كاش" بنسبة بلغت ٥,١٪... كما أطلق البنك خلال عام ٢٠٢٤م عدداً من الخدمات والمنتجات منها منتج "رجعها فابريكاً" لتمويل صيانة السيارات من خلال صيغة إجارة الخدمات، ومنتج تمويلي للأنشطة الانتاجية الصناعية والزراعية لدعم وتمكين القطاع الخاص، كما أطلق البنك خدمة كبار العملاء "Royal Service" التي تتيح العديد من الامتيازات الحصرية لهذه الفئة المميزة من العملاء، هذا بالإضافة إلى إطلاق خدمة الصارف الآلي المتنقل، وإصدار حساب أهاليينا الاستثماري بالعملة المحلية لأصحاب الحرف والمهن الحرة وربات البيوت الذين لا يتوافر لديهم إثبات للدخل لفتح حساب بنكي.

وبالنسبة للانتشار الجغرافي لوحدات البنك، قام البنك بافتتاح فرعاً ثانياً بمنطقة مصر الجديدة وتزويده بكافة الإمكانيات التي توفر لعملائنا السرعة والراحة والسهولة للاستفادة من الخدمات المصرفية المتاحة بأعلى مستوى من الكفاءة والجودة ليصل بذلك العدد الإجمالي للفروع في نهاية عام ٢٠٢٤م إلى ٤٢ فرعاً مع تجهيز نحو ١٨ فرعاً بشكل كامل لاستقبال ذوي الهمم وتيسير حصولهم على الخدمات والمنتجات المصرفية، ويستهدف البنك افتتاح أربعة فروع في عام ٢٠٢٥م هي العاصمة الإدارية الجديدة وكفر الشيخ وميت غمر والعلمين... هذا ويمتلك مصرفنا منظومة متطورة من ماكينات الصراف الآلي عددها ٥٦٥ ماكينة مزودة بأفضل التقنيات التكنولوجية، وأتاح البنك خدمة الصارف الآلي المتكلم على حوالي ٦٠ ماكينة بهدف دعم استقلالية وخصوصية عملائنا ممن يواجهون تحديات بصرية الأمر الذي سهل عليهم إدارة حساباتهم ومعاملاتهم المالية بسهولة ويسر من خلال لوحة المفاتيح المصممة بطريقة برايل، ويخطط البنك لإضافة عدد ٥٠ ماكينة صراف آلي جديدة خلال عام ٢٠٢٥م، هذا وقد ارتفع عدد البطاقات النشطة فيزا وميزرة لتصل في نهاية عام ٢٠٢٤م إلى ٤١٤,٣ ألف بطاقة حيث تم إصدار نحو ٤٤ ألف بطاقة جديدة خلال العام.

ولفت سيادة المحافظ إلى دمج معايير الاستدامة في جميع السياسات وأدلة العمل واستراتيجيات البنك وكذا الإفصاح عنها وفقاً لاحتياجات المستثمرين وأفضل الممارسات العالمية، وقد أصدر البنك خلال عام ٢٠٢٤م تقريره الثاني للاستدامة عن عام ٢٠٢٣م الذي تم إعداده استناداً إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ويتوافق مع الأهداف الطموحة للدولة في "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UN-SDGs)، كما أصدر تقريره الثاني للبيئة الكربونية لعام ٢٠٢٣م والذي أشار إلى تراجع كمية الانبعاثات الكربونية الخاصة بالبنك عن النطاقين الأول والثاني بنسبة ١١,٨٪ مقارنةً بالعام السابق عليه.

وبالنسبة للمسؤولية المجتمعية، صرح السيد/ أبو موسى- بأن النتائج المميزة التي حققها البنك خلال عام ٢٠٢٤م دفعته للتوسع والمشاركة في الأنشطة والمبادرات الاجتماعية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية من الفقراء والمحتاجين، حيث بلغ إجمالي المبالغ التي أنفقها البنك خلال العام نحو ٤٥٦ مليون جم موزعة إلى ١٩٦ مليون جم لدعم الأفراد المستحقين والتي يبلغ عددهم قرابة ٧٠ ألف حالة مزكاة من مديريات التضامن الاجتماعي والمستشفيات والمراكز الطبية إلى جانب حالات العمليات الجراحية العاجلة كزراعة الكلى والكبد والنخاع وجراحة القلب المفتوح للأطفال والكبار، و٤,١ مليون جم لدعم طلاب العلم من أبناء محافظة جنوب سيناء وبكليات التجارة جامعة القاهرة وعين شمس ومدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة إلى ٢,٣ مليون جم لفرش وتجهيز نحو ٣٥ مسجد بمحافظات الجمهورية، و٢٧ مليون جم لصندوق تحيا مصر للمساهمة في دعم الأسر الأولى بالرعاية بكافة محافظات الجمهورية، و١٠ مليون جم لمشروع مكوك الأضاحي والاطعام الذي تنفذه وزارة الأوقاف، كما ساهم البنك بنحو ٥ مليون جم في إنشاء المقر الرئيسي لبيت الزكاة والصدقات المصري داخل مشيخة الأزهر، فضلاً عن دعم العديد من المستشفيات الحكومية منها مستشفى الناس لعلاج أمراض القلب والجهاز الهضمي بمبلغ ٦,٥ مليون جم، و مستشفى شفاء الأورمان لعلاج سرطان الأطفال والكبار بالصعيد بمبلغ ٥,٥ مليون جم، ونحو ٨,٧ مليون جم لقسم الجهاز الهضمي والكبد بمستشفى أحمد ماهر التعليمي، و٢,٥ مليون جم للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، و٢,٦ مليون جم للمستشفيات الجامعية بمحافظة سوهاج، و٤,٧ مليون جم لمستشفى حميات الزقازيق، و٢ مليون جنيه لمستشفى طوان العام قسم الأطفال المبتسرين، ونحو ٢,٣ مليون جم لمستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، هذا إلى جانب المساهمة بنحو ١٤,٢ مليون جم لمعهد تيودور بلهارس للأبحاث، و٢,١ مليون جم لمستشفى الأطفال الجامعي أبو الريش، فضلاً عن دعم مبادرة البنك المركزي المصري لمشروع القضاء على قوائم إنتظار العمليات الجراحية العاجلة بمبلغ ٣٠ مليون جم، وكان كل ذلك من خلال صندوق الزكاة بالبنك الذي بلغت جملة موارده في نهاية عام ٢٠٢٤م نحو ١,٧٣٤ مليار جنيه.

وأضاف السيد المحافظ بأن الاداء المتميز للبنك خلال عام ٢٠٢٤م انعكس على تتويجه بشهادتي "الأيزو" في إدارة المخاطر والأمن والمرونة المؤسسية ليصبح بذلك أول بنك مصري يحصل على هذا النوع من الاعتماد الدولي، وجاء البنك ضمن أكبر ١٠٠٠ بنك في العالم في قائمة "The Banker" لعام ٢٠٢٤م، كما جاء ضمن أكبر ١٠٠ بنك في قارة افريقيا وفقاً لمؤسسة "African Business" ... وتواجد البنك أيضاً في قائمة أقوى ٥٠ شركة مصرية وفقاً لتصنيف مؤسسة فوربس الشرق الأوسط "Forbes Middle East" حيث احتل المركز الثامن بين الشركات والثالث بين البنوك التي شملها التصنيف والبالغ عددها ١١ بنكاً.